

Distr.: General
22 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ *

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣ مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

(البرنامج ٦ من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩) **

المحتويات

الصفحة

٣	استعراض عام
١١	برنامج العمل

المرفق

٢٨	النواتج التي صدرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولن تُنفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ . .
----	---

* سيصدر موجز للميزانية البرنامجية المقترحة بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٦ (A/62/6/Add.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٦ (A/61/6/Rev.1).



استعراض عام

الميزانية الكاملة: ٩٠٠ ٦٨٠ ٦٨ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ ٢٠٠ ٧٥٢ ٦٩٧ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

حصة الأمم المتحدة: ٥٠٠ ٩٩٠ ٣٣ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ ٢٠٠ ٥٢٦ ٣٤ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

١٣-١ يتولى مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وهو وكالة للتعاون التقني مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، مسؤولية تنسيق جميع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال تشجيع التجارة، حسبما أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣. والمركز مسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ المعنون "الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات"، من البرنامج ١٠ المعنون "التجارة والتنمية"، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وتتقاسم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بالتساوي تكاليف تمويل الميزانية العادية للمركز. وقد أقرت الجمعية العامة ترتيبات الميزانية المنقحة بشأن مركز التجارة الدولية في الفرع ١ من قرارها ٢٧٦/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٣-٢ وسيظل الهدفان ١ و ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهما الحد من الفقر وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، الهدفين الرئيسيين لعمل مركز التجارة الدولية خلال هذه الفترة. وبصفة خاصة، يسعى مركز التجارة الدولية لتحقيق الهدف ٨ والغاية ١٢ من الأهداف الإنمائية للألفية التي تدعو إلى المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز. ويتمثل إسهام مركز التجارة الدولية في مساعدة مؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة عن طريق بناء قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي ومساعدتها على الوصول إلى أسواق جديدة. وسيواصل مركز التجارة الدولية، في إطار مساعيها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استكشاف نهج مبتكرة من أجل وصل المنتجين المحرومين اقتصاديا بسلاسل الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة والأسواق الدولية ضمانا لاستدامة مبادرات الحد من الفقر. وسينصب التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي يمكن أن تكون بينها وبين القطاع غير الرسمي روابط خلفية قوية. وستُعطي الأولوية لاستحداث أشكال مبتكرة من التعاون والتحالف مع شركاء جدد لتحقيق التنمية التجارية المستدامة، منهم قطاع الشركات، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية، وذلك بوسائل منها على وجه الخصوص تقوية الشراكات في مجالي الحد من الفقر والمسائل الجنسانية. وسيواصل القائمون على هذا البرنامج الفرعي كفالة مساهمة شركائهم في البرامج القطرية في رصد مدى

التقدم المحرز قياساً إلى غايات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، وفي قياس النتائج المحققة وإسهامات مركز التجارة الدولية في بلوغ تلك الأهداف.

٣-١٣ وسيركز البرنامج الفرعي مساعدته التقنية على أقل البلدان نمواً وعلى الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، إذ من المقرر إنفاق نصف أموال المركز الخارجة عن الميزانية لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٠٩. وسيولي المركز عناية خاصة للاحتياجات المحددة للدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة والبلدان الخارجة من الصراع. وهناك تفاوت كبير بين الاحتياجات والأولويات والقدرات الاستيعابية للبلدان التي تنتمي لهذه الفئات، وستُحدد المساعدة التقنية التي يقدمها مركز التجارة الدولية تمشياً مع الاحتياجات الخاصة بكل منها. وسينصب التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي والفرص التجارية الإقليمية. وسيواصل المركز إجراء مشاورات منتظمة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والتجمعات القطرية المعنية في هذا الصدد. ومن حيث التركيز الجغرافي، ستظل أفريقيا المستفيد من النصيب الأكبر من المساعدة التقنية التي يقدمها المركز، إذ من المقرر تخصيص نحو ٤٠ في المائة من مجموع موارده الخارجة عن الميزانية لهذه المنطقة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤-١٣ ويحرص المركز فيما يضطلع به من أنشطة التعاون التقني على تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، وتعزيز هذه القدرة. ويقدم المركز الدعم لبناء القدرات عن طريق نشر المعلومات، والتدريب، والخدمات الاستشارية. والعملاء الرئيسيون المستفيدون من هذه المساعدة التقنية هم صانعو السياسات ومؤسسات دعم التجارة للقطاعين العام والخاص ومؤسسات التصدير. وإذا يسلم المركز بعدم قدرته على الوصول إلى الدوائر الواسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان، فإنه سيركز على بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة لكي تصبح عناصر مضاعفة ذات كفاءة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ومن شأن ذلك أن يكفل أيضاً استمرارية مؤسسات دعم التجارة في توفير خدمات قيمة لعملائها.

٥-١٣ وتقر نتائج مختلف مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومحافل دولية أخرى إقراراً كاملاً بأهمية التجارة كمساهم رئيسي في التنمية، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى أنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وقد أكد توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (المعقود في مونتيري، المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢) أن الدول الأعضاء ملتزمة بتشجيع التجارة كمحرك للتنمية، كما شدد على وجوب إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً وللتنمية الأفريقية، بطرق منها الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والصندوق الاستثماري العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي المنبثق عن مؤتمر منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن أنشطة مركز التجارة الدولية. وأشارت مجموعة البلدان الثمانية في اجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى أن التوصل إلى خاتمة طموحة ومتوازنة لجولة الدوحة هو أفضل طريقة لتسخير التجارة لصالح أفريقيا ولزيادة إدماج البلدان الأفريقية في

الاقتصاد العالمي. وسيواصل مركز التجارة الدولية إسهامه في متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وتنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وتوافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة وإعلان المبادئ وخطة العمل لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس العاصمة.

١٣-٦ وأكد إعلان المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) من جديد دعمه للأعمال القيّمة التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية، ودعا إلى تعزيزها. واختتم البيان المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونغ كونغ، الصين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بالتأكيد من جديد على دور مركز التجارة الدولية، وتشجيع جميع الدول على أن "تتعاون مع مركز التجارة الدولية الذي يكمل عمل منظمة التجارة العالمية بتوفير منتدى للتفاعل بين قطاع الأعمال والمفاوضين التجاريين وإسداء المشورة العملية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف" (الفقرة ٥٣). وبالتالي، سيركز المركز أنشطته على تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي وإعلان هونغ كونغ الوزاري المنبثق عن منظمة التجارة العالمية، وذلك بالسعي إلى تدعيم وتوسيع الشراكات بين القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية وتشجيع أنشطة الدعوة في مجال الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي اقتصاداتها تمر بمرحلة انتقالية ومساعدة الحكومات على إدماج التجارة في برامجها الإنمائية الوطنية.

١٣-٧ وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، زاد المركز حجم ما يقدمه من المساعدة التقنية بنسبة ١١٨ في المائة (من ١١,٦ مليون دولار إلى ٢٥,٣ مليون دولار). وفي المقابل، ارتفعت موارد الميزانية العادية بنسبة ١٧,٣ في المائة (من ٢٩,٥ إلى ٣٤,٦ مليون فرنك سويسري) خلال نفس الفترة. ويبلغ حجم الطلبات الواردة حالياً من عملاء المركز ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدة التقنية المقدمة في عام ٢٠٠٦. وفي نفس الوقت، سجل حجم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة نمواً بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن تنمو هذه المساعدة بصورة كبيرة في المستقبل نتيجة مضاعفة ميزانية الغاية المتمثلة في معونة دعم التجارة بحلول عام ٢٠١٠، مما يعني توافر موارد إضافية بمبلغ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، تزيد من ٥ إلى ٦ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة بحلول ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يضطلع المركز بدور محوري في إيصال معونة دعم التجارة، وهو بالتالي يتوقع الحصول على حصة كبيرة من هذه الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة تحت بند معونة دعم التجارة. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به مركز التجارة الدولية في معونة دعم التجارة، وما يلقاه تنفيذها على المستوى القطري في الآونة الأخيرة من اعتراف في العديد من المحافل، يتوقع أن يظل مستوى الطلب على المساعدة التي يقدمها مركز التجارة الدولية في المستقبل القريب عالياً جداً. وسيواصل المركز تطبيق استراتيجية مركزة لتدبير نموه المتوقع. وستتمحور هذه الاستراتيجية حول اعتبارين متلازمين يتمثلان في مواجهة التحدي الذي يطرحه تزايد حجم المعونة المقدمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على جودة التدخلات وأهميتها وفعاليتها

واستمراريتها. وسيتم تأكيد المساهمات الرئيسية وتحديد المساهمات الجديدة مع مراعاة تطور النظام التجاري العالمي فضلاً عن الهدف الأسمى المتمثل في تسخير التجارة لخدمة قضية التنمية.

٨-١٣ وسيحتاج مركز التجارة الدولية إلى الاستعداد لهذا النمو المتزايد الذي سيتحقق في إطار احترام مسؤولية المركز الرئيسية عن حفظ سلامة الإدارة والرقابة. وهذا يستدعي اتباع استراتيجية تخضع لإدارة متأنية وتستند إلى خمسة عناصر رئيسية هي: (أ) التقييم المستمر لحدوى خدمات مركز التجارة الدولية مقارنة بتطور طلبات العملاء مع التركيز على الأثر والنائج؛ و (ب) وزيادة التركيز على بناء الكفاءات التقنية داخل المنظمة إلى جانب تحقيق أقصى حد ممكن من التأزر في الداخل؛ و (ج) زيادة التركيز القطري/الإقليمي في المساعدة التقنية المقدمة من المركز؛ و (د) إعادة تصميم أساليب العمل في المركز، بما في ذلك تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام المساعدة التقنية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛ و (هـ) تعزيز الشراكات التقنية والتحالفات الاستراتيجية.

٩-١٣ أدى حجم مركز التجارة الدولية المحدود والازدياد في نطاق الطلب على خدمات الدعم التجاري التي يقدمها وتنوعها إلى اتباعه طرائق متنوعة في تقديم المساعدة التقنية ساعياً إلى تحقيق أكبر قدر من التوازن بين التوعية والأثر. وتشمل هذه الطرائق: (أ) تطوير أدوات وخدمات ترمي إلى تحسين النشاط التجاري وتلبية الاحتياجات الجماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام نهج المنتجات العالمية الذي يتبعه المركز. وسوف يتواصل صقل هذا النهج وتكييفه ليلي حاجات محددة وفئات محددة من العملاء، وسيتم إغناؤه لتلبية الحاجات المتبدلة. وسيحقق بناء القدرة والاستدامة عن طريق شراكات تنشأ على المستوى الوطني من أجل تعديل المنتجات العالمية وتكييفها لتلائم الاحتياجات المحلية. وستشارك مؤسسات الدعم التجاري المتخصصة وكذلك رابطات المنتجات والصناعات في تصميم هذه الأدوات وتقديمها أيضاً؛ (ب) وسيستمر المركز في التأزر مع الوكالات الأخرى في مجال تقديم الدعم المتوسط القوة على المستوى الميداني في إطار المشاريع المتعددة الأغراض والمتعددة البلدان أو الأطر البرنامجية على غرار الإطار المتكامل المعزز، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛ (ج) وسيستمر في تصميم وتقديم مشاريع عالية الكثافة خاصة ببلدان ومناطق محددة، وشماسي متطلبات البلد أو المنطقة، وستقدم هذه المشاريع مزيداً من الحلول التي تجمع حزماً من الأدوات والخدمات ضمن الإطار المتكامل للبرامج القطرية الخاص بالمركز.

١٠-١٣ ويتمثل أكبر التحديات التي تواجه مركز التجارة الدولية لدى تنفيذ برامجه في كفاءة استفادة عملائه من البلدان من مزيج أمثل من الأدوات والخدمات والبرامج المصممة لتلبية احتياجاتها وظروفها الخاصة بأدن كلفة ممكنة، وفي ضمان استدامة أعماله في الأجل الطويل. وسيظل لبناء القدرات الوطنية دور أساسي في هذا الميدان. وبالتالي سيركز مركز التجارة الدولية على تعميق عمله مع المؤسسات الشريكة الحالية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما يكفل تحقيق أنشطته لأكبر أثر ممكن، ويتمثل العامل الرئيسي في استراتيجية المركز في الصقل المستمر للأدوات والمنهجيات بما يضمن مواكبة المساعدة التقنية التي

يقدمها باستمرار لاحتياجات السوق التجارية العالمية المتطورة بسرعة. ويضمن هذا النهج الذي تم اتباعه خلال السنوات الأخيرة استمرار جدوى الأنشطة التي يقوم بها مركز التجارة الدولية،

١١-١٣ ويجري الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية استعراضاً سنوياً لبرنامج عمل المركز. ويعد هذا الفريق المنتدى الحكومية الدولي الرئيسي للسياسات في مركز التجارة الدولية، وهو مفتوح للأعضاء في الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك وتوصياته سنوياً. وعلاوة على ذلك يجتمع الفريق سنوياً في دورة غير رسمية يستعرض خلالها أنشطة محددة من أنشطة المركز.

١٢-١٣ تمشيا مع الترتيبات الإدارية بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧، ملزمة مبسطة تشير إلى مستوى الموارد التي ينوي مركز التجارة الدولية طلبها لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect, 13)). كما قُدم تقرير مماثل على منظمة التجارة العالمية. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7) بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالموارد المقترحة في تقديرات الميزانية، الأولى.

١٣-١٣ ويمثل المبلغ المقدّر للميزانية البرنامجية المقترحة للمركز لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الوارد في هذه الوثيقة زيادة مقدارها ٣١١ ٥٠٠ فرنك سويسري أو ما يعادل ٠,٤ في المائة. وتتعلق التغييرات الموضوعية الأساسية التي طرأت مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ باقتراح باستحداث ٤ وظائف جديدة من الفئة الفنية (وظيفة ف-٤ و ٣ وظائف ف-٢) ونقل إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٢ لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤. وقد نتجت الزيادة الصافية البالغة ٣١١ ٥٠٠ فرنك سويسري عن زيادة مقدارها ٢٠٠ ١٥٢ فرنك سويسري تمثل الأثر المرجحاً لثلاث وظائف من الفئة الفنية (وظيفة ف-٥، ووظيفة ف-٤، ووظيفة ف-٣) تمت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وعن زيادة صافية قدرها ٣٠٠ ١٥٩ فرنك سويسري لاستحداث أربع وظائف جديدة من الفئة الفنية (وظيفة ف-٤ و ٣ وظائف ف-٢) ونقل وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٢ لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤، وإلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. وتتعلق المقترحات بما يلي:

(أ) اقتراح باستحداث وظيفة برتبة ف-٤ (موظف أقدم لشؤون الإدارة والتقييم القائمين على النتائج) في مكتب المدير التنفيذي، يتولى مهام تصميم وتنفيذ عمليات الرصد والإبلاغ عن النتائج والأداء على المستوى التنظيمي على فترات منتظمة، وتوفير الدعم لمديري مركز التجارة الدولية وموظفيه في سياق كسبهم الخبرة العملية في تحديد مؤشرات الأداء الخاصة بالبرامج والمشاريع وتتبعها؛

(ب) اقتراح باستحداث وظيفة برتبة ف-٢ (مطور نظم معلومات) في شعبة تنمية المنتجات والأسواق لضمان توفر الموارد والمهارات اللازمة لدى قسم المعلومات التجارية لتطوير أدوات لإدارة المعلومات

على الشبكة العالمية، وتشغيلها، ووظيفة برتبة ف-٢ (موظف معلومات تجارية) في شعبة تنمية المنتجات والأسواق لتقديم، الدعم لبرنامج بحوث المعلومات التجارية في المركز وتطوير مضمون هذه البحوث، ولتعزيز قدرة القسم على الاستمرار في تقديم خدمة الرد على الاستفسارات وتقديم الردود على الاستفسارات المتعلقة بالتجارة التي ترد من مؤسسات دعم التجارة في البلدان النامية؛

(ج) اقتراح باستحداث وظيفة برتبة ف-٢ (موظف موارد بشرية) في شعبة دعم البرامج لتعزيز القدرة في ميدان الموارد البشرية من خلال تلبية الحاجة إلى استعراض وتطوير النهج الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية، وتوفير التوجيه للموظفين والمديرين بهدف تحسين الإنتاجية والأداء، في إطار الإدارة القائمة على النتائج؛

(د) نقل وإعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف-٢ لتصبح وظيفة من الرتبة ف-٤ لمحرر على الويب (الشبكة العالمية)، من شعبة دعم البرامج إلى مكتب المدير التنفيذي، وذلك بهدف تعزيز وظيفة الاتصالات على الصعيد الاستراتيجي في مركز التجارة الدولية؛

(هـ) اقتراح بإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة في شعبة تنمية المنتجات والأسواق، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة في شعبة دعم البرامج، لم يعد هناك حاجة لهما نظراً لتغير المهمات الموكلة لهاتين الوظيفتين بسبب الاستعمال المتزايد لمصادر المعلومات الرقمية.

١٣-١٤ يصل إجمالي الاحتياجات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للموارد غير المخصصة للوظائف إلى ١٦ ١٠٢ ٧٠٠ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف) مع مراعاة التغيرات التي طرأت على توزيع الموارد غير المخصصة للوظائف لتطور الاحتياجات. ويقابل الزيادة في الاحتياجات تكاليف الموظفين الأخرى (٣٥ ٦٠٠ فرنك سويسري) والتدريب (٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري) والأثاث والمعدات (١٥٥ ٠٠٠ فرنك سويسري) نقصان في الاحتياجات لنفقات التشغيل العامة (١٨٩ ٤٠٠ فرنك سويسري) وللوازم والمواد (٥١ ٢٠٠ فرنك سويسري).

١٣-١٥ وبيّن الجدول ١٣-٢ الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالفرنكات السويسرية بعد إعادة تقدير التكاليف. وتقدر مساهمة كل منظمة أم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بمبلغ ٣٤ ٥٢٦ ٢٠٠ فرنك سويسري أو ما يعادل ٢٨ ٧٧١ ٨٠٠ دولار أمريكي استناداً إلى سعر صرف قدره ١,٢٠ فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣-١٦ ومن المتوقع في الوقت الراهن أن تصل الإيرادات المتنوعة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى مبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، أي بزيادة قدرها ٢٣٠ ٠٠٠ فرنك سويسري مقارنة بالمبلغ المقدّر لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والبالغ ٤٧٠ ٠٠٠ فرنك سويسري.

١٣-١٧ وتبلغ تقديرات الموارد التي ستتاح من مصادر خارجة عن الميزانية في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نحو ٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (أي ما يعادل ٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري على أساس سعر صرف قدره ١,٢٠ فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويمثل هذا المبلغ زيادة تقارب ١٩ في المائة سنوياً في مجموع الموارد المتاحة لمركز التجارة الدولية من مصادر خارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن شأن الموارد الخارجة عن الميزانية أن تكمل الاعتمادات المدرجة في الميزانية العادية، وإن تمكن مركز التجارة الدولية من تنفيذ مشاريعه بالتعاون التقني باستخدام الأدوات وقاعدة المعارف التي تم تطويرها باستخدام موارد من الميزانية العادية.

١٣-١٨ جرى استعراض مسألة المنشورات كجزء من برنامج العمل. وينتظر إصدار المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو المبين في الجدول ١٣-١ وكما يرد وصفه تحت "النواتج" أدناه.

الجدول ١٣-١

موجز للمنشورات (الممولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية)

المنشورات	تقديرات الفترة الفعلية ٢٠٠٤-٢٠٠٥	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
المتكررة	١٤٢	١٦١	١٩٨
غير المتكررة	١٦٩	٧٠	٥٢
المجموع	٣١١	٢٣١	٢٥٠

١٣-١٩ وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، سوف يجري مركز التجارة الدولية سلسلة من عمليات التقييم الذاتي لمشاريعه وبرامجه ومجالات عمله المواضيعية بالإضافة إلى التقييم الذاتي الإلزامي لأداء البرامج الفرعية الذي يشمل تصنيف معلومات الأداء وتحليلها واستكمالها وكذلك تحديد الإنجازات وتقييمها، وتشمل عمليات التقييم الذاتي المستنسخة والمقررة: (أ) تقييم شبكات مركز التجارة الدولية؛ (ب) تقييم عمل المركز في ميدان استراتيجية التصدير وإدماج التجارة في الأنشطة الرئيسية؛ (ج) تقييم أنشطة المركز في ميدان تصدير الخدمات؛ (د) إجراء استبيان سنوي لعملاء المركز الخارجيين. وسيستكمل ذلك بتقييمات لمشاريع وبرامج المركز، كالمشاريع القطرية التي تمولها المفوضية الأوروبية في آسيا، ومشروع بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي الخاص بالسلع الأساسية، والمشروع المنفذ في البرازيل والتمويل من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل، والمشاريع القطرية المختارة الممولة من الإطار المتكامل المعزز. وسوف يستخدم ما مجموعه ١ ١٩٠ ٠٠٠ دولار من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الغرض، ويتألف ذلك من ٧٥٠ ٠٠٠ دولار من الموارد المخصصة للوظائف و ٤٤٠ ٠٠٠ دولار من الموارد غير المخصصة للوظائف (أي ما يعادل ١ ٤٢٨ ٠٠٠ فرنك سويسري على أساس سعر صرف قدره ١,٢٠ فرنك سويسري لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة).

الجدول ١٣-٢

تقدير الاحتياجات من الموارد

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

الفئة	الاعتماد للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٧	النمو في الموارد					تقديرات الفترة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩	تقديرات التكاليف في عام ٢٠٠٨	التقديرات التكاليف في عام ٢٠٠٩
		المبلغ	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف			
الموارد المخصصة للولائف	٥٢٢٦٦,٧	٣١١,٥	٠,٦	٥٢٥٧٨,٢	٩٨٤,٦	٥٣٥٦٢,٨	٢٦٦٤٧,٤	٢٦٩١٥,٤	
الموارد غير المخصصة للولائف	١٦١٠٢,٧	-	-	١٦١٠٢,٧	٨٦,٧	١٦١٨٩,٤	٨٠٩٤,٧	٨٠٩٤,٧	
المجموع	٦٨٣٦٩,٤	٣١١,٥	٠,٤	٦٨٦٨٠,٩	١٠٧١,٣	٦٩٧٥٢,٢	٣٤٧٤٢,١	٣٥٠١٠,١	
مطروحاً منه الإيرادات	٤٧٠,٠	٢٣٠,٠	٤٨,٩	٧٠٠,٠	-	٧٠٠,٠	٣٥٠,٠	٣٥٠,٠	
صافي المبلغ الذي تتقاسمه كل منظمة أم	٦٧٨٩٩,٤	٨١,٥	-	٦٧٩٨٠,٩	١٠٧١,٣	٦٩٠٥٢,٢	٣٤٣٩٢,١	٣٤٦٦٠,١	
مساهمة كل منظمة أم	٣٣٩٤٩,٧	٤٠,٧٥	-	٣٣٩٩٠,٥	٥٣٥,٧	٣٤٥٢٦,٢	١٧١٩٦,١	١٧٣٣٠,١	

الجدول ١٣-٣

الاحتياجات من الوظائف

الفترة	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف المؤقتة		المجموع
	٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٩	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	
٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٢٠٠٦-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٩
الفئة الفنية وما فوقها					
أمين عام مساعد	١	١	-	-	١
مد - ٢	١	١	-	-	١
مد - ١	٤	٤	-	-	٥
ف - ٥	١٨	١٨	-	-	١٩
ف - ٣/٤	٤٨	٤٦	-	-	٥٥
ف - ١/٢	١٢	١٠	-	-	١٢
المجموع الفرعي	٨٤	٨٠	-	-	٩٣
فئة الخدمات العامة	٧٦	٧٣	-	-	٨٤
المجموع	١٥٦	١٥٧	-	-	١٧٧

(أ) يشار هنا فقط إلى الوظائف الممولة من تكاليف دعم البرامج الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

٢٠-١٣ أقرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/16). ويتمثل الهدف الشامل للمركز في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة حجم صادراتها، بما ينطوي ذلك من أثر على العمالة والحد من الفقر. وفي السعي لتحقيق ذلك الهدف، سوف يركز البرنامج الفرعي على النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢١-١٣ وينص بيان المهمة المنقح للمركز على أن مركز التجارة الدولية يمكن الأعمال التجارية الصغيرة في قطاع الصادرات من النجاح في البلدان النامية من خلال تزويد القطاع الخاص ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات، بمساعدة الشركاء، بحلول لتنمية التجارة. وكما يحقق المركز مهمته، سوف يركز أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية:

(أ) تقديم الدعم لمقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي؛

(ب) تنمية قدرات مؤسسات الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية؛

(ج) تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع على الصعيد الدولي.

وسيطبق مركز التجارة الدولية، لدى قيامه بذلك، نهجا متكاملا يركز على إقامة شراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، في تقديم خدماته. وسيواصل المركز العمل مع الحكومات من أجل كفالة إدماج التجارة بشكل كامل في خطط وسياسات التنمية الوطنية.

٢٢-١٣ ويجري تقديم المساعدة التقنية على الصُّعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأفريقية. ولكي يحقق مركز التجارة الدولية أهدافه، سيتبع مجالات العمل المحددة التالية: (أ) تقديم الدعم لعملية تحديد الأولويات التي يقوم بها الاستراتيجيون التجاريون، ومديرو مؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقديم المساعدة في تحليل الأسواق وتوفير معلومات عنها، بما يفضي إلى عملية أكثر استنارة لاتخاذ القرارات؛ (ب) تقديم المساعدة في تهيئة بيئة أكثر دعما من أجل الدفع بالأنشطة التجارية الدولية عبر الأعمال التجارية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من خلال عمله مع الشركاء في الشبكة ومؤسسات دعم التجارة؛ (ج) تيسير عملية تطوير خدمات فعالة للمعلومات التجارية التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة، الوطنية منها والقطاعية، والشبكات التابعة لها بحيث تتمكن من تلبية احتياجات أوساط الأعمال من المعلومات التجارية، بما يفضي إلى إقامة نظام "جمع الأخبار التجارية"؛ (د) بناء قدرات المؤسسات الإقليمية والوطنية على توفير التدريب على الإدارة والتصدير والتجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وللأعمال التجارية الناشئة، وتقييم احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الموارد وإيجاد الحلول عن طريق الوساطات؛ (هـ) تلبية أشد الاحتياجات إلحاحا لجانب العرض وتنمية الأسواق على مستوى الإنتاج/القطاع عبر تقديم المساعدة إلى الرابطات القطاعية ومؤسسات دعم التجارة، وتقديم المساعدة المباشرة إلى مؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (و) إشراك قطاع الأعمال التجارية وبناء القدرات على تنفيذ برامج تعزيز الصادرات وبرامج التدريب داخل مجموعة واسعة من مؤسسات دعم التجارة لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع الخدمات، بما في ذلك مشاركتها في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات؛ (ز) تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع التجارية عبر توفير إدارة أكثر فعالية وكفاءة لسلسلة الإمدادات، بما في ذلك إجراء تشخيص للقطاع موجه نحو الأسواق وتنفيذ استراتيجيات استنادا إلى نهج سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة. وسوف يدمج كل من مجالات العمل تلك، دمجاً كاملاً الشواغل المتداخلة المتعلقة بالحد من الفقر وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستدامة البيئية و"سد الفجوة في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية".

٢٣-١٣ وبغية دعم الأنشطة المنوه عنها آنفا، سيواصل مركز التجارة الدولية ترشيد استخدام موارده الحالية من الميزانية العادية في مساندة تطوير البحوث التطبيقية، وأدواتها ومنتجاتها وبرامجها. وتُستخدم موارد الميزانية العادية أساساً من أجل تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بحالة السوق والفرص التجارية واستنباط أدوات عامة لاعتمادها واستخدامها لاحقاً من جانب المؤسسات الفردية أو المنظمات الشريكة في البلدان النامية والبلدان

التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهذا التركيز على البحوث التطبيقية يكفل أن يكون التعاون التقني لمركز التجارة الدولية ذا مستوى عال، كما يكفل بشكل فعال تقصير مهلة تقديم المدخلات وتخفيض تكلفتها على المستوى الميداني. ويزداد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة لدعم البحوث وتنفيذ مدخلات المساعدة التقنية. وما زال الطلب على المساعدة التقنية من المركز يتجاوز الموارد المتاحة له مما يفضي بالمركز إلى البحث عن سبل مبتكرة لتقديم مساعدته.

٢٤-١٣ ويضطلع المركز بأنشطته التقنية بالتعاون مع هيئتيه الأم وهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية. وسيتواصل السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية هامة من أجل استكمال ميادين الخبرة المتاحة لدى المركز ولإتاحة المجال لزيادة الخدمات المقدمة في القطاعات والمناطق التي تجاوزت فيها الطلبات قدرة المركز على تلبيتها. وسيشتمل هذا على إقامة تحالفات جديدة مع القطاع الخاص، وزيادة عدد الشراكات مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في البلدان النامية ووضع نماذج جديدة من هذه الشراكات، ورفع مستوى الترابط وتوطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المشتركة في بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وسيزداد التعاون مع الهيئتين اللتين تشتركان في رعاية المركز وهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، بوسائل منها بدء مرحلة جديدة من المساعدة في بناء قدرات أفريقيا على إجراء مفاوضات تجارية تشترك فيها الوكالات الثلاث في إطار متابعة البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وسيعمل المركز بشكل وثيق مع وكالات أخرى في مبادرتي الإطار المتكامل المعزز، ومعونة دعم التجارة وحشد خبرته الأساسية للاستفادة منها في مجال تشجيع الصادرات. وسيجري تعزيز الشراكات مع الشركاء الحاليين ومع المقدمين الحاليين لبرامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة مثل أمانة الكومنولث والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والبنك الدولي/الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واللجان الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية. وسيجري توطيد التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائية، وعلى رأسها الوكالات المنتمة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك في مجال تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها. وسيتبع مركز التجارة الدولية، لدى قيامه بذلك، نهجا أكثر استراتيجية في علاقاته مع الجهات المانحة، سيشمل تقديم نهج يستند إلى البرامج من خلال وثيقته البرنامجية الموحدة لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ونداء للجهات المانحة بتوفير التزام متعدد السنوات، والحصول على حصة أكبر من الأموال غير المخصصة لأغراض معينة، ومواءمة اشتراطات المركز المتعلقة بإعداد التقارير وتبسيطها.

٢٥-١٣ وقد شرع فريق الإدارة العليا الجديد لمركز التجارة الدولية بإجراء تغيير بغية الاستفادة من السمعة القوية للمنظمة وتحويله إلى مركز امتياز في بناء القدرات في مجال الصادرات التجارية. وعملية إدارة التغيير هذه، التي ترجع في جزء كبير منها إلى نتائج التقييم الخارجي الشامل للمركز والتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن المركز (A/59/229)، حظيت بموافقة الفريق الاستشاري المشترك في

نيسان/أبريل ٢٠٠٧. والغرض الرئيسي من ذلك هو زيادة الأثر العام وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج وتوصيل أفضل الممارسات لدى المركز إلى زبائنه على نحو أحسن من ذي قبل. وتنطوي عملية التغيير على آثار بعيدة المدى تتعلق بالإدارة الداخلية والمساءلة والحوكمة ودور الرصد والتقييم وكذلك بعلاقات المركز مع الجهات المانحة. وسيجري التركيز بشكل خاص على توضيح المنطق الذي يستخدمه المركز في التدخل، مع تعريف مؤشرات الأداء على مستوى المشروع/البرنامج وكذلك على مستوى الشركات، بالإضافة إلى الاستخدام المنهجي للنهج المنطقي لإطار العمل. وهذا ما يقتضي ضمنا ضرورة قيام المركز بتعزيز مهامه فيما يتعلق بالشركات، ولا سيما تعزيز قدرته في مجالات الاتصالات والرصد والتقييم.

١٣-٢٦ ويشمل الهيكل التنظيمي للمركز الذي يرأسه مدير تنفيذي، ثلاث شُعَبٍ فنية وشعبة دعم البرامج. ويوفر مكتب المدير التنفيذي القيادة الاستراتيجية من أجل تطوير المركز وإدارته. وينسق المكتب برنامج العمل المؤسسي من خلال إجراء تخطيط استراتيجي وتنفيذ المهام الرئيسية المتمثلة في التقييم وحشد الموارد والاتصالات الإدارية وشؤون الإعلام. ويمثل مكتب المدير التنفيذي المركز على المستوى التنفيذي أمام الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات. وهو يترأس لجانا رئيسية من أجل إقرار التطوير الإداري وتوجيه السياسات ومن أجل تحديد التوجه الاستراتيجي. كما يضطلع مكتب المدير التنفيذي بمسؤولية تقنية وإدارية من أجل عقد المنتدى العالمي لتنمية الصادرات (سابقا المنتدى التنفيذي). وقد أصبح هذا المنتدى حدثا بارزا للمركز يتضمن تنظيم دورة سنوية في البحوث والمشاورات والمنشورات وتقديم المساعدة التقنية على المستوى الميداني مع التركيز على أفضل الممارسات في تنمية الصادرات من وجهة نظر استراتيجية. ويوفر إطار عمل يمكن بواسطته للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اعتماد نهج استراتيجي لتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وتخصيص مواردها المحدودة لتنمية الصادرات الوطنية بشكل أكثر فعالية. وهكذا سيحتفظ المنتدى العالمي لتنمية الصادرات بمهامه ووظائفه الحالية، وسيتم الإبقاء عليها من خلال موارد الميزانية العادية المخصصة للأنشطة الرئيسية، والموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للتنفيذ على المستوى الوطني أو الإقليمي.

١٣-٢٧ وتقوم شعبة تنسيق التعاون التقني بتنسيق الأنشطة على المستوى الميداني، بما في ذلك العلاقات مع الشركاء الميدانيين، كما تكفل اتساق هذه الأنشطة مع أولويات وبرامج ترويج التجارة الوطنية والإقليمية. وتتولى الشعبة قيادة عملية تقييم احتياجات المركز وتصميم البرامج، وتدير مشاريع وطنية وإقليمية وأقاليمية متكاملة. وستواصل الشعبة القيام بما يلي: (أ) إيلاء اهتمام خاص لدعم مشاركة البلدان الأفريقية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفي الوقت ذاته بناء قدراتها المتعلقة بجانب العرض؛ (ب) التشديد بشكل خاص، على المستوى الإقليمي، على تلبية طلبات التعاون التقني الواردة من أقل البلدان نموا في الإطار المتكامل المعزز الذي بدأ مؤخرا لغرض تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة؛ (ج) تكريس قدر أكبر من الاهتمام لكفالة انسجام هذه المبادرات الإقليمية والمشاركة بين الوكالات مع المبادرات الحالية للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتقديم الدعم المباشر لها. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى النتائج الملموسة لبرنامج الحد من الفقر

بزيادة الصادرات، سوف تستهدف الشعبة إذكاء الوعي، على مستوى صنع قرارات السياسات الوطنية، بما للتجارة من إمكانات كامنة بوصفها وسيلة للحد من الفقر في المناطق الريفية؛ والتركيز على بناء القدرات على مستوى المؤسسات والمستوى الوطني. بما ينسجم مع برنامج ترويج التجارة فيما بين بلدان الجنوب بالاستفادة من النجاح الذي حققته الشراكات الحالية؛ ووضع اللمسات النهائية على مبادرات جديدة للتنمية التجارية الإقليمية في ثلاث مناطق دون إقليمية تشمل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ فضلاً عن إعداد برنامج مهم يستهدف تعزيز خدمات مؤسسات دعم التجارة للدول العربية وفي آسيا. وسوف يركز التعاون على البرامج المحددة بقطاع معين التي تستهدف خلق استدامة على المدى الطويل في قطاعات رئيسية من الصادرات.

٢٨-١٣ تهدف شعبة خدمات الدعم التجاري إلى توفير أفضل الخدمات الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل زيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، وذلك بالتعاون الوثيق مع شعبة تنسيق التعاون التقني (البعد الجغرافي) وشعبة تنمية المنتجات والأسواق (البعد القطاعي). وتقوم شعبة خدمات دعم التجارة بتغطية أربعة مجالات على وجه التحديد هي: (أ) استخدام دورة الأعمال بكفاءة صورة، ويشمل ذلك سلسلة القيمة بأكملها، من شراء المدخلات إلى تسليم المنتجات/الخدمات مع التركيز على التوريد والتدريب في مجال سلسلة القيمة والتنفيذ، وتغليف الصادرات وتسويقها، فضلاً عن المعايير وإدارة الجودة؛ (ب) إدارة المؤسسة، ويتناول ذلك تقديرات احتياجات المؤسسات، وتصميم استراتيجية التصدير والتسويق من قبل الشركات. وفي هذا المجال، سوف تواصل الشعبة تطوير المنتجات وتوفير برامج لبناء القدرات الوطنية والإقليمية المستدامة بواسطة تدريب واعتماد المستشارين الذين ينشرون المعارف التي اكتسبوها على نطاق واسع يشمل الكثير من مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال النهج الاستراتيجي المسمى "نقل المعرفة من شخص إلى آخر ثم إلى مجموعة أشخاص"؛ وذلك بواسطة مؤسسات دعم تجاري جيدة الأداء والإدارة. ويشكل ذلك جوهر المهدف الاستراتيجي - ٢ لمركز التجارة الدولية الذي يرمي إلى تعزيز عمليات مؤسسات دعم التجارة بواسطة تطوير المهارات الإدارية، وإنشاء شبكات فعالة لتقديم الخدمات والمحافظة على هذه الشبكات ووضع منهجيات للمعايير المرجعية؛ (ج) إدارة بيئة الأعمال، وهي ستساعد على تهيئة بيئة أكثر دعماً بغية تعزيز الأنشطة التجارية الدولية التي تضطلع بها الأعمال التجارية الصغيرة من خلال تقديم الدعم والتدخلات في مجالات الوصول إلى التمويل، وتعزيز مؤسسات دعم التجارة، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وإدماج البعد التجاري في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الجوانب القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية؛ (د) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الأعمال، وسوف يركز ذلك على أنشطة نقل المعرفة في مجال تطبيقات التجارة المنقولة في الأعمال وحلول الدفع الإلكتروني، والربط الشبكي للأسواق، وتقديم الدعم للحكومات في تصميم وإدخال العنصر الإلكتروني في استراتيجيات البلد التصديرية.

٢٩-١٣ وسوف تواصل شعبة تنمية المنتجات والأسواق التركيز على مساعدة قطاع الأعمال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بكفاءة للتوجهات المتغيرة للسوق والفرص والممارسات التجارية من خلال برامجها التقنية الأربعة:

(أ) إجراء بحوث في استراتيجيات الأسواق وعملياتها - وسيرتكر هذا البرنامج على نهج ذي أربعة جوانب هي: '١' جعل التجارة الدولية أكثر شفافية؛ '٢' استحداث وتوفير أدوات لدعم صنع القرارات؛ '٣' وإعداد دراسات متعمقة عن قضايا محددة متصلة بالتجارة؛ '٤' وبناء قدرات لإجراء بحوث بشأن استراتيجيات الأسواق وعملياتها؛

(ب) إدارة المعلومات التجارية - وسيرتكر على هدفين استراتيجيين مترابطين، هما: '١' تعزيز قدرات خدمات المعلومات لدى مؤسسات دعم التجارة، بما في ذلك منظمات معينة قطاعية ومواضيعية عن طريق تقديم خدمات استشارية وخدمات تدريب؛ '٢' وإنشاء شبكات معلومات وطنية وإقليمية تربط المنظمات القطاعية والمواضيعية بالمنظمات الوطنية ذات القواعد الأوسع نطاقا المشجعة للتجارة؛

(ج) تطوير منتجات وأسواق قطاعات بعينها ، تستهدف مساعدة المؤسسات في الحصول على فهم أفضل لتوجهات ومتطلبات الأسواق الدولية كيما تتمكن من تعزيز قدراتها على التسويق والتصدير بنجاح أكبر؛

(د) التجارة في الخدمات حيث ستوجه المساعدة إلى الحكومات، والروابط التجارية والصناعية، ومصدري الخدمات المحتملين. وعادة ما يكون نطاق الخدمات المشمولة هو الخدمات فيما بين مؤسسات الأعمال التجارية. وسوف ينصب التركيز على معالجة التحديات الأفقية التي تواجه مصدري الخدمات.

٣٠-١٣ وتقوم شعبة دعم البرامج بتوفير المساعدة الإدارية واللوجستية والفنية لمركز التجارة الدولية في تخطيط وتنفيذ برنامج عمله بأكمله. وتتولى الشعبة مسؤولية إعداد الميزانية العادية التي تقدم إلى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ورصدها والإبلاغ عنها، ومسؤولية رصد الامتثال للقواعد والأنظمة المتبعة عند تنفيذ الأنشطة الممولة من الميزانية العادية وتلك الممولة من موارد خارج الميزانية. وتمثل الشعبة مركز التجارة الدولية في اجتماعات وأنشطة التنسيق المشتركة بين الوكالات في سياق الأنشطة الإدارية، والقانونية، والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن، وهي مسؤولة عن العلاقات مع هيئات الرقابة، وعن تخطيط وتنسيق تنفيذ توصيات هذه الهيئات. وتهدف الشعبة إلى المساهمة في تحقيق الولاية المنوطة بالمركز ككل، وفي الجهود التي يبذلها، لزيادة حجم المساعدة التقنية وفعاليتها.

أهداف فترة السنتين، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف : تعزيز التنمية البشرية المستدامة والإسهام، من خلال التجارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تقديم الدعم لمقرري السياسات بغية إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي	(أ) '١' زيادة عدد استراتيجيات تنمية التجارة التي وضعت ونُفذت، بما في ذلك عدد الحالات التي تم فيها دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة للدعم المقدم من مركز التجارة الدولية لتمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة. مقاييس الأداء: تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١١٠ استراتيجيات في مجال تنمية التجارة الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: وضع ١٥٠ استراتيجية في مجال تنمية التجارة
(٢) '٢' زيادة عدد الشبكات القطرية التي استحدثت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الدعم الذي قدمه مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية لممارستها. مقاييس الأداء: تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: إنشاء ٢٥٠ شبكة قطرية. الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: إنشاء ٢٣٠ شبكة قطرية.	(٢) '٢' زيادة عدد الشبكات القطرية التي استحدثت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الدعم الذي قدمه مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وتهيئة بيئة مواتية لممارستها. مقاييس الأداء: تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: إنشاء ٢٥٠ شبكة قطرية. الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: إنشاء ٢٣٠ شبكة قطرية.
(٣) '٣' زيادة عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية القطرية بتقديم مواد تحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية بدعم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية.	(٣) '٣' زيادة عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية القطرية بتقديم مواد تحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية بدعم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء:	
التقديرات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢١ لكل فترة سنتين	
تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٥ لكل فترة سنتين.	
(ب) '١' زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة التي حسّنت، من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية، ترتيبها في مخطط التقييم المقارن لمؤسسات دعم التجارة.	
مقاييس الأداء :	
تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: صفر	
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٠ مؤسسة دعم تجاري	
'٢' زيادة عدد ما قدمته مؤسسات الدعم التقني، بدعم من مركز التجارة الدولية، من مقترحات إلى السلطات المختصة بشأن السياسات العامة.	
مقاييس الأداء	
تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: تقديم ٢٠ مقترحا يتعلق بالسياسة العامة	
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: تقديم ٣٠ مقترحا يتعلق بالسياسة العامة	
(ج) '١' زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من صوغ استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية من خلال التدريب المقدم من مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الصادرات	
مقاييس الأداء:	
تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢٥٠ مؤسسة في كل فترة سنتين	
الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠٠ مؤسسة في كل فترة سنتين	
'٢' زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من أن تصبح جاهزة للتصدير من خلال ما يقدمه مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر من أنشطة التدريب ذات الصلة	

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢٠٠ مؤسسة في كل فترة سنتين
	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٥٠ مؤسسة في كل فترة سنتين
	٣' زيادة عدد المؤسسات التي التقت بمشتريين محتملين وأمكنها نتيجة لذلك إنجاز معاملات تجارية من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية
	مقاييس الأداء:
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٠٠ مؤسسة في كل فترة سنتين
	الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٤٠ مؤسسة في كل فترة سنتين

العوامل الخارجية

٣١-١٣ يُتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي: (أ) تواصل المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى؛ (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية؛ (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ (د) عدم تغير الولايات التي لها تأثير على مركز التجارة الدولية الممنوحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (هـ) توافر بيئة مواتية في البلدان المتلقية في شكل سياسات ضريبية ومالية وغيرها من التدابير، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية.

النواتج

٣٢-١٣ ستنتج خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية ومن مصادر خارجة عن الميزانية):

١' الخدمات الفنية: الاجتماعات السنوية الرسمية وغير الرسمية للفريق الاستشاري المشترك (٤)؛ اجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري العالمي (٦)؛ اجتماعات فريق التوجيه التابع للجنة الصندوق الاستثماري المشترك (٤)؛

٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي المتعلق بأنشطة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومرفقاته (٨)؛ تقارير الفريق الاستشاري المشترك (٢)؛

(ب) أنشطة فنية أخرى (الميزانية العادية ومصادر خارجة عن الميزانية):

١' المنشورات المتكررة: مجلة منبر التجارة الدولية (٣٢)؛ أدلة وببليوغرافيا (٥)؛ أدوات التحليل الإلكتروني للأسواق (١٣)؛ إحاطات عن الأسواق (٢٢)؛ ونشرات إخبارية وصحفية (١٠٦)؛ ومواد أخرى (٢٠).

٢' منشورات غير متكررة: كتيبات لتشجيع التجارة (١٤)؛ دراسات استقصائية للأسواق وكتيبات للسلع الأساسية (٣)؛ أدوات تطوير إدارة الشركات (٢٦)؛ برامج تدريب قائمة على الشبكة والأقراص المدمجة (٤)؛ ومنشورات أخرى (٥).

٣' سوف تتاح أيضا، بصورة منتظمة، شبكة مؤسسات دعم التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية خدمة للرد على الاستفسارات تكون قادرة على مناولة ٥٠٠ استفسار في.

(ج) التعاون التقني:

١' الخدمات الاستشارية (الميزانية العادية/مصادر خارجة عن الميزانية):

أ - سينظم نحو ٢ ٤٠٠ بعثة قصيرة الأجل، استجابة للطلبات المقدمة من الحكومات والمؤسسات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وذلك لتقييم وتصميم وصياغة وتنفيذ المشاريع أو مكونات برامج محددة للتعاون التقني. وستشمل مجالات التعاون التقني المحددة التي تغطيها الخدمات الاستشارية تقييم احتياجات المستخدمين والفجوات في القدرات؛ وإجراء تقييمات لإمكانيات التصدير القطاعي؛ ووضع استراتيجيات وطنية وقطاعية في مجال التصدير؛ وإنشاء خدمات وشبكات للمعلومات التجارية وتعزيزها وإدارتها وقياس الأداء المتصل بذلك؛ وإجراء تحليل للأسواق؛ وبناء قدرات الشبكة الوطنية لدعم التجارة، بما في ذلك الروابط المستندة إلى الإنتاج وروابط الخدمات، والآثار المترتبة في الأعمال التجارية على النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتنمية القدرات وتحسين الخدمات في مجالات الكفاءة الإدارية، والكفاءة الإلكترونية، وتمويل التجارة، والقانون التجاري، وإدارة الجودة ومعاييرها، وتغليف الصادرات، وتطوير المؤسسات وتدريب المديرين في مجالات التصدير، وإدارة الشراء والإمداد؛ والتجارة الإلكترونية ونظم إدارة سلسلة الإمداد المستندة إلى الحاسوب؛ وإصلاح وتحسين نظم المشتريات العامة؛

- ٢' التدريب الجماعي (موارد خارجة عن الميزانية): قرابة ٦٠٠ نشاط للتدريب والتوعية (٠٠٠ ٢٣ مشارك تقريباً) تتعلق بمواضيع محددة؛
- ٣' مشاريع ميدانية (موارد خارجة عن الميزانية): ١٢٦ مشروعاً (من المقرر حالياً تنفيذ ٨٠ مشروعاً وطنياً، و ٣٦ مشروعاً إقليمياً و ٣٥ مشروعاً أقاليمياً).

الجدول ١٣-٥

الاحتياجات من الموارد (الميزانية الكاملة)

الفئة	الموارد (بآلاف الفرنكات السويسرية)		الوظائف	
	٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠٠٨
الميزانية العادية				
الموارد المخصصة للوظائف	٥٢ ٢٦٦,٧	٥٢ ٥٧٨,٢	١٥٦	١٥٧
الموارد غير المخصصة للوظائف	١٦ ١٠٢,٧	١٦ ١٠٢,٧	-	-
المجموع الفرعي	٦٨ ٣٦٩,٤	٦٨ ٦٨٠,٩	١٥٦	١٥٧
الموارد الخارجة عن الميزانية	٨٠ ٤١٨,٢	٩٦ ٠٠٠,٠	٢٠	٢٠
المجموع	١٤٨ ٧٨٧,٦	١٦٤ ٦٨٠,٩	١٧٦	١٧٧

١٣-٣٣ يتضمن المبلغ المقترح للوظائف البالغ ٢٠٠ ٥٢ ٥٧٨ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)، تمويل ٨٤ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٧٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة. أما الزيادة البالغ قدرها ٥٠٠ ٣١١ فرنك سويسري فهي نتيجة للأثر المرجحاً وقيمته ٥٠٠ ١٥٢ فرنك سويسري لثلاث وظائف من الفئة الفنية (وظيفة ف-٥، وظيفة ف-٤، وظيفة ف-٣) تمت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ ولزيادة صافية مقدارها ٣٠٠ ١٥٩ فرنك سويسري لتمويل أربع وظائف جديدة من الفئة الفنية (وظيفة ف-٤ و ٣ وظائف ف-٢)، ونقل وإعادة تصنيف وظيفة واحدة ف-٢ إلى ف-٤ وإلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. وتعزى زيادة الموارد المخصصة للوظائف إلى الآتي: (أ) استحداث وظيفة واحدة ف-٤ (موظف أقدم لشؤون عن الإدارة والتقييم القائمين على النتائج) في مكتب المدير التنفيذي لكفالة توفير القدرة على وضع مؤشرات لرصد النتائج وإنجاز الأهداف وإنشاء آلية لقياس النتائج على مستوى المستخدم النهائي في البلدان المستفيدة؛ (ب) إعادة تصنيف وظيفة واحدة ف-٢ إلى ف-٤ ليشغلها في تصميم مواقع على الإنترنت من أجل تعزيز خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مركز التجارة الدولية؛ (ج) استحداث وظيفة واحدة ف-٢ (مطور نظم معلومات) في شعبة تنمية المنتجات والأسواق لكفالة أن تتوفر لقسم المعلومات التجارية الموارد والمهارات لتطوير وصيانة الأدوات الإدارية الجديدة القائمة على شبكة الإنترنت؛ (د) استحداث وظيفة واحدة ف-٢ (موظف معلومات تجارية) في

شعبة تنمية المنتجات والأسواق لتقديم الدعم لبرنامج بحوث المعلومات التجارية لمركز التجارة الدولية وتطوير مضمون هذه البحوث، ولتعزيز قدرة القسم على الاحتفاظ بخدمة للرد على الاستفسارات وتقديم الردود على الاستفسارات التجارية التي ترد من مؤسسات دعم التجارة في البلدان النامية؛ (هـ) استحداث وظيفة واحدة ف-٢ لتعيين موظف موارد بشرية في شعبة دعم البرامج بغية الاستجابة إلى المتطلبات اللازمة لوضع سياسات واستراتيجيات جديدة، وتقديم المشورة للموظفين، وتوجيه الموظفين والمديرين من أجل تحسين الإنتاجية والأداء في سياق الإدارة القائمة على النتائج؛ و (و) إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (مساعد موظف مكتبة ومساعد بحوث، في قسم المعلومات التجارية) لأن الحاجة إليهما لم تعد قائمة أساساً فالمهام التي كان ينجزها شاغلا تلكما الوظيفتين قد تغير طابعها بسبب زيادة استخدام مصادر المعلومات الرقمية، وأسندت المهام المتبقية لموظفين آخرين؛ و (ز) إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة في قسم الموارد البشرية والسبب الأساسي هو تقليل المدة الزمنية المطلوبة لإكمال العمليات الإدارية الروتينية، منذ إدخال نظام التوظيف الإلكتروني وقاعدة البيانات الآلية الجديدة للموارد البشرية الحالية ومن خلال استخدام التكنولوجيا وإعادة توزيع المهام الموجودة لأداء المهام المنوطة حالياً بهذه الوظيفة.

١٣-٣٤ ويتضمن المبلغ المقدّر البالغ ١٦ ١٠٢ ٧٠٠ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)، والمقترح في إطار الموارد غير المخصصة للوظائف، الاحتياجات المتصلة، في جملة أمور، بالمساعدة المؤقتة، والمستشارين، والسفر في مهام رسمية، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة والمنح والتبرعات التي تدفع لأنشطة الأمم المتحدة والخدمات المشتركة.

١٣-٣٥ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري. ويستند هذا التقدير إلى الزيادة الكبيرة في الموارد المالية التي رُصدت للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، إذ وجدت البلدان المانحة أن مركز التجارة الدولية هو من أكبر الجهات المتلقية لهذه المساعدة. كما يعكف مركز التجارة الدولية في الوقت الراهن على التفاوض مع الجهات المانحة من أجل تمويل برامج متكاملة واسعة النطاق، ولاسيما في أفريقيا، وهناك احتمال كبير في أن تتوفر هذه الموارد. وعليه، يتوقع أن يتلقى مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قدراً أكبر من الأموال الخارجة عن الميزانية.

الجدول ١٣-٦

موجز إجراءات المتابعة التي تم اتخاذها لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/60/7/Add.16)

ينبغي تبعا لذلك الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالجهود الإضافية المبذولة والتقدم المحرز في مجال المواءمة في سياق البيان التالي للميزانية، جنبا إلى جنب مع تقييم للكيفية التي تعمل بها الإجراءات الجديدة وما حققته من تبسيط وتسهيل فيما يتعلق بإجراءات تقديم الميزانية (الفقرة ١٢).

أدت الإجراءات الجديدة التي بدأ العمل بها في فترة الميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى خفض كمية العمل والازدواجية أثناء عملية تقديم الميزانية. وسوف يتم البحث عن مزيد من الفرص للمواءمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في سياق عملية إدارة التغيير بمركز التجارة الدولية.

مجلس مراجعي الحسابات

(A/61/5)، المجلد الثالث، الفصل الثاني)

أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية باستعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي المحتفظ به في إطار الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني، بغرض الوفاء باحتياجاته التشغيلية الفعلية، شريطة أن تصدر الأمم المتحدة التعليمات الجديدة المتوقعة بشأن إدارة الصناديق الاستثمارية (الفقرة ٢٤).

وافق المركز على هذه التوصية شريطة أن يقدم الأمين العام تقريره المتوقع إلى الجمعية العامة بشأن المسألة. ومن ثم قرر المركز أن يطرح مسألة الاحتياطي التشغيلي على هيئته الإدارية قبل صدور تعليمات من الأمم المتحدة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، اتصل المركز بالمناخين طالبا موافقتهم على زيادة مستوى الاحتياطي التشغيلي بصورة تدريجية، إما عن طريق استخدام الفائدة المكتسبة أو المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف أو عن طريق التبرعات بمبالغ مقطوعة. ولم يعترض على ذلك بعض المناخين الذين ردوا على المقترحات. وعلاوة على ذلك، نوقشت المسألة في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق الاستثماري العالمي التي تتألف من المناخين والمستفيدين، وقوبلت بموافقة عامة.

أوصى المجلس بأن تصدر الأمانة العامة للأمم المتحدة على الفور تعليمات منقحة بشأن إدارة الصناديق الاستثمارية (الفقرة ٢٥).

تنظر الأمم المتحدة حاليا في المبادئ التوجيهية المنقحة في سياق الاستعراض الجاري للصندوق الاستثماري. وفي أعقاب النتيجة التي يتوصل إليها الاستعراض الجاري للصندوق الاستثماري، من المتوقع أن تصدر الأمم المتحدة إجراءات منقحة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

أوصى المجلس بأن يواصل المركز بذل الجهود من أجل إدماج متطلبات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق في صياغة وتصميم أدوات الإبلاغ الخاصة به، قصد تبسيط إجراءات الإبلاغ (الفقرة ٥١).

سيقدم الأمين العام تقريراً بشأن تطبيق النظم المشتركة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين. ويعمل المركز عن كثب من أجل مواءمة متطلباته مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت ذاته، قام المركز بصياغة أداة لاستكمال صفحة مدخل المشاريع على الإنترنت، أي صفحة مدخل العمليات على الشبكة التي

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

يُتوقع أن تسهم في توفير معلومات آلية لنظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وكذلك استخدام معلومات هذا النظام في التخطيط والإبلاغ الخاص بالمركز. وقد تم تجريب صفحة مدخل العمليات على الشبكة في بضعة أقسام في عام ٢٠٠٦، وكانت هناك ردود فعل قيّمة. وفي أعقاب عملية إدارة التغيير، ساد شعور بأن صفحة مدخل العمليات لا تلي بالكامل متطلبات المركز فيما يتصل بخطة المستقبلية واحتياجاته في مجالي الرصد والإبلاغ. وتدعو عملية إعداد وثيقة برنامج المركز إلى اتباع نهج للتخطيط والبرمجة أكثر توجهًا نحو النتائج. وتقرر، بناءً على ذلك، تطبيق برنامج متكامل للإدارة القائمة على النتائج من شأنه بث الحياة في وثيقة برنامج المركز وتيسير الرصد والإبلاغ القائم على النتائج. وستعدل نتيجة لذلك تصميم صفحة مدخل العمليات وصوغها، ويدمج في هذا النظام الجديد. ويجري حالياً تعيين استشاريين للإدارة على أساس النتائج للمساعدة في إعداد النظام. ويتألف المشروع من مرحلة التصميم والإعداد لمدة عام واحد، ومرحلة التنفيذ لمدة عام. وحديثاً بالذكر أن الإدارة القائمة على النتائج سوف تتماشى مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، السارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

يجري العمل على إعداد سياسة للتقييم ومبادئ توجيهية، لكنه يلزم المزيد من الوقت في ضوء المتطلبات الحالية للإدارة القائمة على النتائج التي أقر المركز بأهميتها. ويتوقع المركز اكتمال إعداد السياسة والمبادئ التوجيهية في منتصف عام ٢٠٠٨ كيما تُعرض بعد ذلك على الجلسة التالية للفريق الاستشاري المشترك التابع للمركز. وسوف تتزامن جهود المركز بشأن الإدارة القائمة على النتائج مع العمل الجاري في الأمم المتحدة استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٢٤٥/٦١.

وتُعد معايير انتقاء المشاريع التي ستدرج في خطة التقييم جزءاً لا يتجزأ من سياسة التقييم الخاصة بالمركز الجاري إعدادها. بيد أن الإدارة العليا بالمركز اتخذت بضعة قرارات مهمة بشأن المشاريع والبرامج التي يلزم تقييمها في إطار مسعاها لتحديد مزايا المركز النسبية ومسارات أعماله المهمة. ويقوم المركز، كقاعدة عامة، بإجراء تقييم في منتصف المدة وتقييم نهائي لجميع مشاريعه وبرامجه الكبرى. كما أنه يكفل عدم وجود مجالات عمل مهمة للمركز لم يتم تقييمها كل ٤ إلى ٥ أعوام. وبالنسبة لعام ٢٠٠٧،

أوصى المجلس بأن يصدر المركز مبادئ توجيهية خاصة بتقييم أداء المشاريع تشمل معايير انتقاء المشاريع التي يجري تقييمها ضمن خطة التقييم السنوية المزمعة (الفقرة ٥٧).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

استندت معايير انتقاء التقييم الموضوعي إلى عنصرين رئيسيين هما: (أ) السعي من أجل زيادة أوجه كفاءة أنشطة المركز وتعزيزها؛ و (ب) كفالة قيام برامج المركز على أساس خدمة العملاء. وعلاوة على ذلك، انتقى المركز عددا من المشاريع/البرامج الأخرى لتقييمها التي تعد إما من المتطلبات القانونية للمانحين (التقييم الوارد في مستند المشروع) أو لأن المركز يزمع استعراض أدائها عن كثب بغرض إجراء تصحيحات في أثناء المسار، عند الاقتضاء.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن سياسة التقييم والمبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بانتقاء المشاريع جزء من مهمة الإدارة القائمة على النتائج. والمركز بصدد تعيين استشاريين للإدارة القائمة على النتائج من أجل تطبيق نظام للإدارة القائمة على النتائج يشمل القضايا المتصلة بالتقييم.

أصدر المركز مذكرة توضح سياسات المركز في مجال الغش والفساد الداخليين وخطط العمل التي أعدت في هذا المجال. ويتعاون المركز بشكل تام مع مكتب أخلاقيات المهنة بالأمم المتحدة الذي أنشئ بموجب نشرة الأمين العام (انظر ST/SGB/2005/22)، وأخطر به موظفو المركز من خلال التعميم الإعلامي ITC/IC/2006/1، وذلك كتدبير آخر للتخفيف من خطر الفساد الداخلي. كما يلتزم المركز كل الالتزام ببرنامجه الكشف عن الوضع المالي الذي يديره مكتب أخلاقيات المهنة. وجرى تنظيم جلسة إعلامية بعنوان "سياسة منع الغش والفساد بالمركز". ويعتزم المركز الاستفادة من التدريب الذي تجريه الأمم المتحدة بشأن الغش.

يجري وضع اللمسات النهائية على خطة وسياسة الأمم المتحدة بشأن الغش والفساد. وبمجرد الإعلان عنهما، سيعمل المركز، بالتعاون الفعال مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على نشر السياسة، وتنظيم الدورات التدريبية المطلوبة.

أوصى المجلس المركز بتنظيم دورات تدريبية لموظفيه في مجال القضايا المتصلة بالغش (الفقرة ٦٩).

أوصى المجلس بأن ينظر مكتب الأمم المتحدة في جنيف وغيره من المنظمات التي تتخذ من جنيف مقرا لها في أمر تنظيم دورات تدريبية مشتركة في مجال القضايا المتعلقة بالغش (الفقرة ٧١).

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/59/229)

يعد تطبيق نظام إدارة العلاقة بالعملاء أولوية مطلقة في هذا السياق. وطالما أن مؤشرات الأداء في مقترح ميزانية المركز تتعلق بالعملاء، لا بد أن تجمع البيانات عن طريق هذا النظام الجديد. وقد خطط المركز لإجراء دراسة جدوى

على الإدارة الاستفادة على أفضل وجه من المزايا النسبية لصفحة مدخل المشاريع على الشبكة ونظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وأن تقيم الروابط الملائمة بينهما بغية مواصلة تعزيز تنفيذ الإدارة على أساس النتائج.

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

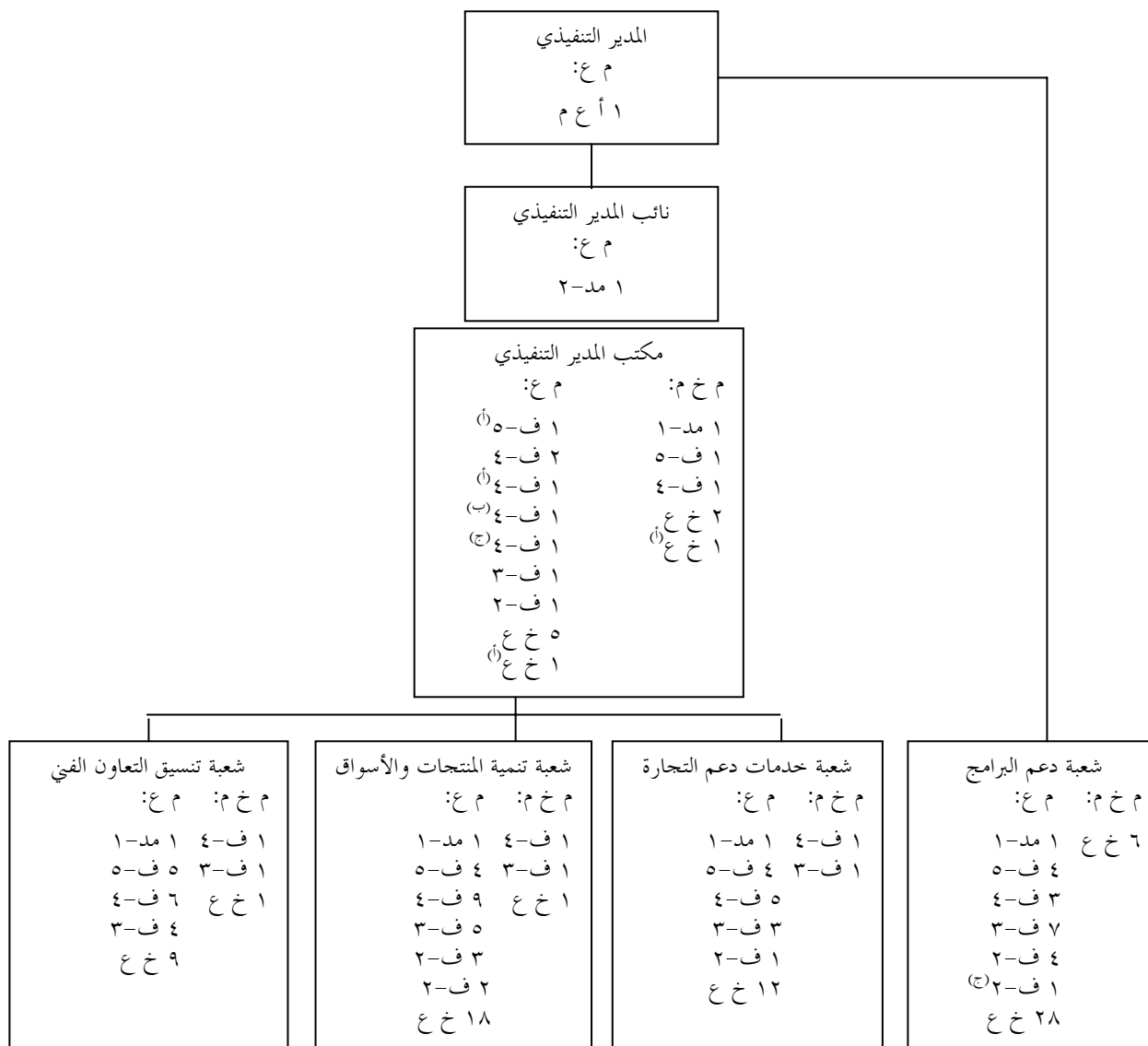
(الفقرة ٥٣)

لنظام جديد لإدارة العلاقة مع العملاء خلال عام ٢٠٠٧. وسيتم في عام ٢٠٠٨ إعداد البيانات وتجهيزها ونقلها من نظام الاتصالات التجارية الحالي إلى النظام الجديد لإدارة العلاقات مع العملاء، وكذلك إعادة كتابة جميع الاستفسارات على الشبكة الداخلية (الإنترنت) والشبكة العالمية (الإنترنت) وأدوات الإبلاغ. وفي الوقت ذاته، تجمع حاليا المعلومات ذات الصلة بأغراض نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق حسب صيغة تمكّن من إدماج للبيانات ببسر في نظام إدارة العلاقات مع العملاء مستقبلا. وسيعمل المركز مع الأمم المتحدة ويتعاون معها في ضوء خططها الأرحب لكفالة تكامل هذه الأنظمة وإدماجها بالكامل في نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وسائر المشاريع التي تجريها حاليا الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أقر المدير التنفيذي مسودة الوثائق المتعلقة السياسات، وصدّق عليها رئيسا الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية التنفيذيان. ويجري إعداد المبادئ التوجيهية والاستمارات ذات الصلة. ويجري أيضا إعداد دورات تعريفية/تدريبية للمديرين والموظفين بشكل عام، وأعضاء هيئات استعراض عملية الانتقاء. الحالة: جاري تنفيذها.

ولتبسيط عملية التوظيف وتفويض مزيد من السلطة لمديري البرامج، ينبغي وقف العمل بفريق الاستعراض، وتوزيع وظائفه على قسم الموارد البشرية ومديري البرامج وهيئات التعيين الحالية (الفقرة ٦١).

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩



(أ) وظائف المنتدى العالمي لتنمية الصادرات (ممولة من الميزانية العادية: وظيفة ف-٥، ووظيفة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة؛ ممولة من موارد خارجة عن الميزانية: وظيفة من فئة الخدمات العامة).

(ج) وظائف جديدة.

المرفق

النواتج التي صدرت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولن تُنفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفقرة	الناتج	الكمية	سبب التوقف
٢٧-١٣ (ب) '١'	خلاصات صحفية تتعلق بتمويل التجارة	٨	ستتوقف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نتيجة لإعادة التنظيم (لم يعين بعد مستشار جديد)
٢٧-١٣ (ب) '١'	النشرة الإخبارية الإلكترونية (سيرفيس إكسبورت)	٨	لن تصدر هذه النشرة تحت هذا الاسم بعد الآن. وتنظر دائرة الدعم التقني في إعادة صياغة نشرة كهذه تصدر شهريا وتكون مهيأة بصورة أكبر لنشرها عبر الإنترنت.
٢٧-١٣ (ب) '١'	قطاع الأعمال ومفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة	١	تم حذف العنوان: لم يجرز تقدم بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية
٢٧-١٣ (ب) '١'	دائرة أنباء السوق - سوق الزهور (سلسلة)	١	توقفت تقارير تحليل سوق أزهار ونباتات الزينة الشهرية الإقليمية. تركزت اهتمامات المانحين على السوق الأوروبية فقط: تم الاحتفاظ بتقرير أسبوعي وآخر شهري عن الأسعار والتوسع فيهما بناء على طلب المانحين.
٢٧-١٣ (ب) '٢'	تشغيل نظام تقديم منح مناظرة وإدارته	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	استراتيجية التصدير وحالات فئات محددة ودروس مستفادة	١	سيستكمل كما جرت برمجتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	أسواق الملابس الناشئة في الجنوب - فرص لأقل البلدان نموا لدخول الأسواق	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	خدمات البلدان النامية والاهتمامات التجارية (سيكون عنوانها الجديد: "كل شيء عن تعزيز التجارة في قطاع الخدمات" وسيتم نشرها في عام ٢٠٠٧).	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	تحديات وفرص التجارة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ستة بلدان أفريقية	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	تقييم إمكانات التجارة المنقولة في الأعمال التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: حالة بور كينا فاسو	٢	سيستكملان كما جرت برمجتهما في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	نموذج تدريبي على الشؤون المالية	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	إدارة سلسلة الإمداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الأصل بالفرنسية، وسيترجم إلى الانكليزية)	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

A/60/6 (Sect.13)/Add.1

الفقرة	الناتج	الكمية	سبب التوقف
٢٧-١٣ (ب) '٢'	الأثر الباقي: قصص النجاح في بناء مؤسسات تنافسية	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	نظم إدارة سلامة الغذاء - التحقق من اللياقة	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	استراتيجية تغليف الصادرات	١	ستستكمل كما جرت برمجتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	دليل مصدري القطن	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	تقييم الأثر الاقتصادي لتقييد واردات الفاكهة والخضروات العضوية عن طريق شحنها جوا إلى الاتحاد الأوروبي	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	أداة تشخيص قطاع الاستكشاف (دليل تدريبي وقرص مدمج - ذاكرة قراءة فقط (CD-ROM))	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	أداة استراتيجيات مجموعات التنافس (دليل تدريبي وقرص مدمج)	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	مسودة الإطار الاستراتيجي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	وثيقة برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٠٠٧-٢٠٠٩)	١	سيستكمل كما جرت برمجته في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	تقييمات برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٠٠٦) - توليفة	١	ستستكمل كما جرت برمجتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
٢٧-١٣ (ب) '٢'	برنامج تدريبي - خمس مواد تدريبية تكميلية للنظام التعليمي النموذجي (بالإسبانية)	٥	ستستكمل كما جرت برمجتها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧
المجموع ٤٢			